

تحليل الجملة في النحو الخليلي بين ثنائية الوضع والاستعمال

Sentence analysis in Khalil's grammar between the duality of position and usage

ط.د. زاهية سالم⁽¹⁾ * أ.د. رشيدة بودالية⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة البويرة، كلية الآداب واللغات، مخبر اللغة العربية العلمية والتعلّيمية، كلية

الآداب واللغات، جامعة البويرة، الجزائر، z.salem@univ-bouira.dz

⁽²⁾ جامعة البويرة، كلية الآداب واللغات، مخبر علوم اللسان والدراسات الأدبية والنقدية،

الجزائر، r.boudalia@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/28؛ تاريخ القبول: 2025/11/20؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

الملخص:

إن أصل الوضع نظام مجرد ثابت مخزن في ذهن المتكلمين، وعند خروجه إلى الواقع اللغوي قد يصطدم بقوانين تدخل ضمن ما نسميه بالاستعمال اللغوي. استنبط العرب القدامى مجموعة من القوانين والأصول اعتبروها أساسا ثابتا تقوم عليها اللغة العربية، ولكن عند التزول إلى الواقع اللغوي لاحظوا تحولات قد تعتري هذه الأصول، وهذا يخص المستوى الإفرادي كما يخص المستوى التركيبي، والذي جعلهم يهتدون إلى هذه الحقيقة اللغوية مجموعة من الأدوات المنهجية التي تكشف عن هذا التحويل الطارئ عليها، مما جعلهم يتوصلون إلى أن الاستعمال اللغوي تحكمه قوانين غير قوانين الوضع.

ولم يتوقف هؤلاء النحاة عند هذا الحد، بل تساءلوا عن أسباب هذا التحويل الذي يطرأ على الكلمات والجملة عند خروجها إلى الاستعمال.

كلمات مفتاحية: أصل الوضع؛ الاستعمال اللغوي؛ الخطاب؛ التحويل؛ قوانين الاستعمال.

Abstract:

The origin of the situation is an abstract fixed system stored in the

minds of speakers, and when it emerges into linguistic reality, it may collide with laws that fall within what we call linguistic use.

The ancient Arabs devised a set of laws and principles that they considered to be a fixed foundation upon which the Arabic language was based. However, when descending into the linguistic reality, they noticed transformations that might occur in these principles, and this concerns the individual level as well as to the structural one. And what led them to be guided to this linguistic truth was a set of methodological tools that revealed this emergency transformation occurring in them, which made them conclude that linguistic use is governed by laws other than the laws of situation. These grammarians did not stop there but rather wondered about the reasons for this transformation that occurs in words and sentences when they come into use.

Keywords: origin of situation; linguistic use; discourse; transformation; laws of usage.

مقدمة:

ارتبط النّحو قديماً وحديثاً ارتباطاً شديداً بالعلوم التي تدور حول القرآن الكريم، وذلك لاعتباره دستور المسلمين ومنبع العلوم اللّغويّة والشّرعيّة، انطلق واضعو النّحو من استقراء النّصوص القرآنيّة لاستنباط أصول العربيّة، وذلك بهدف صيانة الألسنة من الخطأ خاصّة حين تلاوة كلام الله تعالى، وخلال نقطهم للقرآن الكريم؛ اكتشفوا بعض الثّوابت في الإعراب، ومن ثمّ بدأت تظهر الملامح الأولى للنّحو العربيّ باعتباره مجموعة من الأسس والقوانين التي تخضع لها اللّغة العربيّة الفصيحة، ثمّ توسّعت دائرة البحث فيها، وشرعت الدّراسات النّحويّة في جمع كلام العرب، بمشاهدة الفصحاء والسّماع إلى كلامهم، فلوحظ أنّ كلام العرب على ضربين: كلام مسموع من فمّ العربيّ الفصيح كما نطق به، وضرب آخر سمّوه الأصل في الكلام، وهذا يعني أنّ الكلام أصلاً: أصل في الوضع، وأصل في الاستعمال، وكلّ ما هو موجود في الوضع لا يخرج بالضرّورة إلى الاستعمال.

وأمام هذا الاهتمام الكبير بدراسة اللّغة العربيّة؛ رأينا أن نلتفت إلى تحليلات علماء النّحو الأفذاذ، والنّظر في المجهودات المبذولة في دراسة الجملة، التي تعتبر أحد مظاهر هذا

الاهتمام. يتناول المقال النّظر في تحليل الجملة العربيّة في النَّحو الخليلي، وذلك قصد المساهمة في الكشف عن منهج النّحاة، ومعرفة نظريّتهم في ذلك. وي طرح إشكاليّة جوهريّة، وهي: ما هي الاعتبارات الّتي اعتمدها النَّحو الخليلي في تحليل الجملة العربيّة؟ هل اقتصر ذلك التّحليل على الجانب اللفظي فقط؟ أم تجاوزه إلى الجانب الوظيفي التّبليغي؟ وهل يمكن الخلط بين هذين الجانبين؟

تطرّقنا فيه إلى مفهوم الوضع والاستعمال لغة واصطلاحاً، مع توضيح العلاقة بين المفهومين. وتناولنا الوضع والاستعمال عند النّحاة القدامى؛ أين أبرزنا نظريّتهم إلى اللّغة، وقدرتهم على التّمييز بينها، وكيفيّة توظيفها، واستعمالها في التّخاطب. ثمّ مفهوم الجملة عند النّحاة، الّذي تطرقنا فيه إلى التّمييز بين الكلام باعتباره بنيّة، والكلام باعتباره خطاباً، حيث وضّحنا كيفيّة تحليلهم لكلّ جانب (الجانب الخطابيّ الإفادي، والجانب اللفظي الصّوري). وأدرجنا في الخاتمة أهمّ التّنتائج المتوصّلة إلينا.

سنحاول الإجابة على التّساؤل المطروح باتّباع منهج يقوم على الوصف والتّحليل إلى جانب تقديم بعض النّقد، وبعض المقارنات، في مساهمة علميّة لإزالة الحجاب عمّا أبدعه النّحاة العرب الأوائل في مجال تحليل الجملة.

مفهوم الوضع والاستعمال:

الوضع لغة:

جاء في لسان العرب الوضع «ضدّ الرّفْع. وَضَعَهُ يَضَعُهُ وَضْعًا وَمَوْضُوعًا (...) وَوَضَعَ الثِّيءُ فِي الْمَكَانِ أَثْبَتَهُ فِيهِ. وَتَقُولُ فِي الْحَجَرِ وَاللِّينِ إِذَا بُنِيَ بِهِ: ضَعَهُ غَيْرَ هَذِهِ الْوَضْعَةِ.»⁽¹⁾ أي على غير هذه الهيئة. وعند ابن فارس أحمد فهو يدلّ على «الخفض للشيء وحطه»،⁽²⁾ وفي المعجم الوسيط «الحَامِلُ، وَلَدَهَا وَضْعًا وَلَدَتْهُ. فِيهِ وَاضِعٌ.»⁽³⁾ فمن خلال هذه

(1) - ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكّرم)، لسان العرب، د ط، دار صادر، بيروت: د ت، مجلّد 8، مادة (وضع).

(2) - أحمد بن فارس بن زكرياء (أبو الحسين)، مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام هارون، د ط، دار الفكر، مصر: 1979، مادة (وضع).

(3) - مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، مصر: 2004م، مادة (وضع).

التعريفات نفهم أنّ الوضع لغةً يعني الحطّ وإثبات الشيء في المكان.

الوضع اصطلاحاً:

هو نظام منسجم من الأدلة الصّوتية لها معانٍ، وذلك لأنّ اللغة التي يتكلّمها الفرد يومياً؛ ليست ملكاً له وحده، وليست من إنتاجه، بل هي نظام اجتماعي سابق للفرد⁽⁴⁾. ويمكن توضيح هذا الكلام بما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح قائلاً: «إنّ اللغة عبارة عن مجموعة منسجمة من الدّوال والمدلولات ذات بنية عامّة، ثمّ بنى جزئية، وهذا يسعى الوضع. أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين العناصر اللّغوية وعلاقتها الرّابطة، وبين العمليّات المحدّثة لتلك العناصر على شكل تفريعيّ أو توليديّ (من الأصول إلى الفروع).»⁽⁵⁾ فالوضع إذن هو النّظام العامّ الذي تخضع له اللغة، ونعني بذلك القوانين والضوابط العامّة التي يتّفق عليها أفراد اللغة الواحدة.

وهناك تعريف لمخلوف بن لعلام يقول فيه عن أصل الوضع إنّه: «ثابت من ثوابت التحليل اللّغويّ يُردّ إليه ما اختلف وتغيّر أصله في الاستعمال، وبه تُعرّف الفروع، وتبيّن كيفية خروجها من الأصول، كما يُردّ بها المتعدّد والمختلف في الاستعمال إلى أبواب معدودة ينتظم تحتها تنوع الاستعمال»،⁽⁶⁾ وعليه فإنّ الوضع هو الأساس الأوّل الثّابت المتواضع والمتّفق عليه، ومنه ينطلق المتكلّم لبناء كلامه. وبعد أن وضّحنا مفهوم الوضع باعتباره النّظام الثّابت للغة، فمن الضّروريّ الانتقال إلى مفهوم الاستعمال الذي يمثّل الجانب التطبيقيّ لهذا النّظام، إذ إنّ فهم العلاقة بينهما هو أساس تحليل الجملة في النّحو الخليلي.

الاستعمال لغة:

جاء في لسان العرب «والعملُ: المِهْنَةُ والفِعْلُ. والجمع أعمال. عَمِلَ عَمَلًا وَعَمَلُهُ غَيْرُهُ

(4) - ينظر: التّوّاتيّ بن التّوّاتيّ، المدارس اللّسانية في العصر الحديث ومنهجها في البحث، د ط، دار الوعي للنّشر، الرّوسية الجزائر، 2013م، ص: 88.

(5) - عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، د ط، موفم للنّشر، الجزائر: 2007م، ص: 195. وينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللّغويّة الحديثة، حوليات الجزائر، العدد: 06، ج: 01، جامعة الجزائر: 1991م، ص: .

(6) - ابن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النّحو، ط1، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2012م، ص: 109.

وَأَسْتَعْمَلُهُ»⁽⁷⁾ وفي المعجم الوسيط «عَمِلَ عَمَلًا: فَعَلَ فِعْلًا عَنْ قَصْدٍ وَمَهْنٍ وَصَنَعَ (...) استعماله: جَعَلَهُ عَامِلًا»⁽⁸⁾ ممّا سبق يمكن القول: إنّ الاستعمال في المفهوم اللّغويّ يعني التّوظيف والممارسة الفعلية لشيء ما.

الاستعمال اصطلاحاً:

لا يتعد مفهوم الاستعمال في الاصطلاح عن معناه اللّغويّ، فقد عرفه عبد الرّحمن الحاج صالح عند كلامه عن الوضع بقوله: «أمّا الاستعمال فهو كيفية إجراء النّاطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، فيختار المتكلّم ما يحتاجه من الدّوال للتّعبير عن أغراضه، فيميّز بين ما هو راجع إلى القياس، وبين ما هو راجع إلى الاستعمال، بمعنى أنّه يستعمل اللّغة بحسب ما تقتضيه أحوال الخطاب، لأنّ قوانين الاستعمال ليست هي قوانين الوضع أو القياس، ولذلك فإنّ اللفظ والمعنى في الوضع يختلفان عنه في الاستعمال»⁽⁹⁾ فالاستعمال إذن هو إنزال الوضع إلى ميدان الخطاب أين يتأثّر بالظّروف المحيطة بالمتكلّم والمخاطب، فعند استعمال الوضع قد يخرج المتكلّم إلى الواقع كما هو دون تغيير، وقد يخرج مع شيء من التّحويل. وعليه يمكن القول: إنّ الاستعمال هو الممارسة الفعلية التّطبيقية للنّظام اللّغويّ. وفي هذا يقول عبد الرّحمن الحاج صالح: «فاللّغة نظام جامع يُجَعَلُ تحت تصرّف المستعملين لها: نظامٌ من الأصوات، من الدّوال أي من أفعال وأسماء ومن تراكيب، فيستقي منها المستعمل ما يحتاج إليه للتّعبير عن أغراضه»^[10] فالاستعمال إذن له قوانينه التي ترجع إلى أحوال التّبليغ والإفادة وهي خاصّة بالفرد، ويمكن ألا يشترك في هذا الأداء شخصان اثنان، وذلك عكس الوضع.

الوضع والاستعمال عند النّحاة العرب القدامى:

أخرج اللّغويّون العرب الأوائل أثناء تحرّياتهم الميدانية نظريّة لغويّة؛ بنيت على مبدأ

(7) - ابن منظور، لسان العرب، مج:11، مادة (عمل).

(8) - المعجم الوسيط، مادة (عمل).

(9) - عبد الرّحمن الحاج صالح، أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة، مجلّة اللّسانيّات، ع:04، جامعة الجزائر، 1974م، ص:26.

(10) - عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليلية الحديثة، مجلّة اللّغة والأدب، جامعة الجزائر، ع:10، 1996م، ص:90-91.

أنّ اللّغة عبارة عن نظام من العلامات تواضع عليها العرب الفصحاء، لكن سرعان ما عاودوا استقرار واقعهم اللّغويّ، فتفطّنوا إلى أنّ هذا النّظام قد تطرأ عليه تغيّرات أثناء الاستعمال الفعليّ للّغة، وأنّ هناك تنوعاً في تأديّة اللّغة، فعنصر واحد قد يخضع لتغيّرات في التأديّة حتّى داخل القبيلة الواحدة، النّتيء الذي دفعهم إلى دراسة اللّغة من جانبين: الوضع والاستعمال. ولقد أثبت النّحاة في إطار مقابلتهم بين اللّغة واستعمالها أنّ التراكيب تتنوّع بالنّسبة للمعنى الواحد، وهذه المقابلة هي الأساس نفسه الذي بنى عليه اللّسانيّ سوسير مقابله بين اللّغة (langue) والكلام (parole).

لم ترد في كتاب سيبويه لفظة الوضع باعتبارها مصطلحاً من مصطلحات النّحو، وإنّما جاءت بمعناها الأصليّ، ولقد كان سيبويه يستعمل مادّة (و، ض، ع) في أغلب الأحيان بصيغتي الفعل والمصدر المبيّنيّ المشتقّين من هذه المادّة "وَضَعَ/ يَضَعُ والمَوْضِعُ"، وهذا الأخير غالباً ما يدلّ على معنى المكان. فمن ذلك قول سيبويه: «الشّعر وُضع للغناء والترّتم»⁽¹¹⁾ وقوله: «الكلام الذي لم يُوضع للغناء»⁽¹²⁾.

مما سبق نفهم أنّ معنى وَضَعَ؛ هو إثبات شيء لشيء أو نفيّ هذا الإثبات. ومن يتمعّن في أقوال سيبويه الّتي ذكر فيها لفظة "وضع" ومشتقاتها؛ يدرك أنّه قد وظّفه بالمفهوم اللّغويّ، ويرى أنّ معناه الأصليّ الذي هو تخصيص الشّيء لشيء منطبق على تخصيص اللفظ لمعنى⁽¹³⁾، ويؤكّد السيوطيّ ما ذهب إليه سيبويه بإضافة قوله: «بحيث إذا أُطلق الأوّل فهم منه الثّاني»⁽¹⁴⁾ ويقصد بالأوّل اللفظ، والثّاني المعنى. وأوّل من استخدم مصدر "وَضَعَ"؛ ويريد به النّظام العامّ الذي تخضع له اللّغة هو ابن السّراج. وقد نجد في الدّرس النّحويّ الفعل "وَضَعَ" بمعنى جعل الكلام على تركيب معيّن وصورة معيّنة، ويراد

(11) - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج: 02، ط2، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1982م، ص: 206.

(12) - المرجع نفسه، ص: 206.

(13) - ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والنّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، دار موفهم، الجزائر، 2012م، ص: 21.

(14) - السيوطيّ عبد الرّحمان جلال الدّين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج: 01، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1986م، ص: 38.

بذلك الوضع النحوي، أي الطريقة التي يرتب بها المتكلم ألفاظه⁽¹⁵⁾. وذهب الرضي الإسترابادي إلى تعريف الوضع اللغوي تعريفا دقيقا حينما قال: «المقصود من قولهم: وَضَعُ اللَّفْظِ: جَعَلَهُ أَوَّلًا لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى مَعَ قَصْدِ أَنْ يَصِيرَ مُتَوَاطِئًا عَلَيْهِ بَيْنَ قَوْمٍ»^[1] يشترط الرضي في الوضع اللغوي اتفاق الجماعة عليه، وهذا يدل على أنه يدرك حقيقة أن اللغة غير مرتبطة بالفرد بكونه فردا، بل هي مجموع من الأدلة المتواضع عليها من طرف المستعملين لها.

لقد مُيزَ في النحو العربي بين الأصل في الكلام (الوضع)، وبين ما يطرأ عليه من تغيرات في حال الخطاب (الاستعمال). فالخطاب حسب الدرس النحوي؛ هو الكلام المتداول على الألسنة، الحاصل بالفعل، فهو ذلك الكلام المسموع من أفواه المتكلمين الذين تُعرض لهم العوارض، وله أوصافه الخاصة به. وفي ذلك يقول سيبويه: «اعلم أنهم ممّا يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك. ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالسّيء عن السّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا،»^[2] وراح يقدم أمثلة لذلك ويقول: «فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك "لم يك" و"لا أدر" وأشباه ذلك كثير. وأمّا استغنائهم بالسّيء عن السّيء فإنهم يقولون "يدع" ولا يقولون ودع استغنوا عنها بترك،»^[3] ويشرح ذلك السّيرافي، ويقول: «إنما أراد أن يبين أنّ كثيرا من العرب الذين لغتهم إثبات الياء في مثل هذا يحذفونها من لا أدر ولغتهم لا أرمي ولا أبري (...) فخصّوا هذا الحرف بالحذف لكثرة في كلامهم، وإن كان في لغتهم الإثبات.»⁽¹⁹⁾ ويشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ سيبويه قد خصّص لظواهر التّخاطب التي تخضع لقوانين الاستعمال الحقيقيّ للغة عددا من المصطلحات، ومنها ما يطلق عليه اسم الاتّساع في مقابل الأصل في الكلام. ومثل هذا التّغيير الذي يطرأ على الأصل في الكلام؛ لا يمسّ الجانب اللفظي فقط، بل قد يمسّ

(15) - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة، ص: 23.

(16) - الرضي الإسترابادي محمد بن الحسن، شرح كافيّة ابن الحاجب، مجلّد: 01، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطّي، ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، 1966م، ص: 04.

(17) - سيبويه، الكتاب، ج: 01، ص: 24 - 25.

(18) - المرجع نفسه، ص: 25.

(19) - السّيرافي أبو سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، ج: 01، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008م، ص: 181.

الجانب المعنوي أيضا⁽²⁰⁾.

أهم ما اتّصفت به النظريّة اللّغويّة العربيّة، والتي نجدها في النّحو العربيّ والبلاغة العربيّة؛ هو التّمييز بين اللّغة وكيفيّة توظيفها واستعمالها في التّخاطب، وهذا التّمييز العلويّ بين أصل الكلام، وبين ما يصيبه من تغيير ظهر عند العرب لأوّل مرّة في زمان سيبويه وشيوخه⁽²¹⁾، ولقد اهتمّ العلمان (النّحويّ والبلاغيّ) بالجانبين معا مع التّأكيد على ضرورة عدم الخلط بينهما، أي بين الوصف للبنى اللّغويّة الصّوريّة، وبين الوصف لاستعمالها لأنّه لا يوجد أيّ تناسب بين ما هو عائد إلى وضع اللّغة، وبين أحوال استعمال المتكلّمين لها.

مفهوم الجملة عند النّحاة:

التّمييز بين الكلام باعتباره بنيّة، والكلام باعتباره خطابا:

لم يقتصر الفكر النّحويّ الخليي في تحليله للّغة العربيّة على الجانب اللّفظيّ فقط، بل تجاوز ذلك إلى الجانب الوظيفي الإبلاغيّ، فمادّة الدّراسة هي الحديث من حيث هو تبادل لفظيّ ذو فائدة يتمّ بين طرفين أساسيّين هما: المتحدّث (المتكلّم)، والمتحدّث إليه (المخاطب). ولقد قام سيبويه ومن تبعه من النّحاة عند تحليلهم للّغة العربيّة بالرّبط بين كلّ ظاهرة من الظّواهر الصّرفيّة والنّحويّة (الإفراديّة والتّركيبيّة)، بما يمكن أن تؤدّي من معنى من حيث التّبليغ والفائدة، والذي يدلّ على ذلك تناولهم لمفهوم الجملة وتمييزهم بين الكلام كونه بنيّة، والكلام كونه خطابا.

رغم أنّ لفظة "جملة" لا أثر لها في "الكتاب" إلّا أنّ ذلك لا يعني غياب مفهومها عند سيبويه، فهو عادة ما يسمّيها كلاما، وإذا أراد أن يدقّق يقول: ما يستغنى عليه السّكوت وما لا يستغني. ويقدم سيبويه أمثلة لذلك، ويقول: «ألا ترى لو قلت (فيما عبد الله) حسن السّكوت، وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغني في قولك (هذا عبد الله).»⁽²²⁾ ومن خلال ما سبق نفهم أنّ الكلام المستغني هو الذي استقلّ لفظاً ومعنى ويحسن أن يسكت

(20) - ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، ص: 24.

(21) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 40.

(22) - سيبويه، الكتاب، ج: 02، ص: 90.

المتكلم عند انتهائه، وهذا يعني أنَّ الكلام المستغني هو الجملة المفيدة، وهو وحدة تبليغيّة تتمّ بها الفائدة للمخاطب، وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه ابن جنيّ في تعريفه «أما الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه التّحويون الجمل نحو: زيد أخوك وقام محمّد»⁽²³⁾ فالإفادة -كما نلاحظ- عنصر أساسيّ اعتمدّه قديما في تحديد الجملة، وعند غيابها لا يسمّى الكلام جملة بل لفظة لها معنى من المعاني، وبهذا فإنّ دلالة الكلام على معنى وحده لا يكفي، لأنّ وظيفة هذه الوحدة هي إعلام المخاطب بشيء؛ يكون بحسب ظنّ المتكلم قد جهله. و«أقلّ ما ينحلّ إليه الخطاب من الوحدات ذوات معنى وفائدة معاً هي هذا الكلام المستغني، وعلامته صحّة أو حسن الوقف عليه من قبل المتكلم، وهذا ما لا سبيل إلى تحقيقه في الوحدات الّتي هي دون الجملة مثل (كان عبد الله)»⁽²⁴⁾

نفهم من ذلك أنّ النّحة القدامى قد انتبهوا إلى ضرورة التّمييز بين الوظيفة الإعلاميّة، أي الجانب الخطابيّ التبليغيّ، وبين الدّلالة على معنى الذي يخصّ الجانب اللفظيّ الصّوريّ، وبهذا نتحصّل على الكلام الذي يمثّل خطاباً أي حدثاً إعلاميّاً، وعلى الكلام الذي يعتبر بنيّة لفظيّة، على حدّ تعبير أصحاب النّظرية الخليليّة الحديثة. ويعدّ هذا التّمييز من أهمّ المبادئ الّتي تبنتها النّظرية اللّغويّة العربيّة، فهي تميّز في تحليلها للكلام بين الجانب المعنويّ والجانب اللفظيّ الصّوريّ، إذ هناك ما يسمّى بدلالة المعنى، وما يسمّى بدلالة اللفظ. أمّا دلالة اللفظ فتعني بها الدّلالة الوضعيّة الّتي تخصّ اللفظ في ذاته وصيغته، بغضّ النّظر عمّا يؤدّيه من وظيفة في الخطاب. أمّا دلالة المعنى فهي ما عبّر عنها عبد القاهر الجرجانيّ بمعنى المعنى، أي ما يشير إليه المعنى الوضعيّ من معانٍ أخرى غير مدلول عليها باللفظ.

قال سيبويه في أوّل كتابه «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: آتيتك أمس وسأيتك غداً، وأما المحال، فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول آتيتك

(23) - ابن جنيّ أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج: 01، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، ط2، المكتبة العلميّة، مصر، 1913م، ص: 17.

(24) - عبد الرّحمن الحاج صالح، الجملة العربيّة في كتاب سيبويه، ج: 01، مجلّة الميزز، المدرسة العليا للأدب والعلوم الإنسانيّة، الجزائر، 1995م، ص: 25.

غدا وسأتيك أمس»⁽²⁵⁾ ويقول أيضا: «وأما المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت»⁽²⁶⁾ فقد ورد عن عبد الرحمن الحاج صالح أنّ سيبويه على إثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الرجعة إلى اللفظ والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم/ المحال. ثمّ ميّز بين السلامة التي يقتضها القياس الذي نقصد به النظام العام الذي يميّز لغة من لغة أخرى، والسلامة التي يقتضها الاستعمال الحقيقي للمتكلم (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم)، مستقيم/ حسن، وعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

- مستقيم حسن: سليم في القياس والاستعمال.
- مستقيم قبيح: سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال.
- محال: سليم في القياس والاستعمال وغير سليم من حيث المعنى⁽²⁷⁾.

فالمستقيم هو الذي يراعي القياس في اللغة، أما القبيح فهو المستقيم لكن قلة تنطق به، وهذا يتبين لنا أنّ اللفظ كعنصر دالّ له قوانين وأحكام خاصة به، ولا ينبغي أن تحدّد هذه الأخيرة باللجوء إلى المعنى، وذلك لأنّ بنية الجملة مستقلة عن الدلالة والإفادة التي يمكن أن تحتوي عليهما، ولكن يبقى اللفظ هو الأول كما صرح بذلك المبرد في قوله: «اعلم أنّ السّيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلّا بعد استغناء اللفظ»⁽²⁸⁾ وهكذا يتضح أنّ الكشف عن البنية اللفظية للجملة هو أول ما دعا إليه النحاة الخليليون، ثمّ يأتي الخوض في المعاني في أحوال مختلفة، وذلك لأنّ اللفظ هو المتبادر إلى الذهن أولا، ثمّ يفهم منه المعنى، وعليه فالانطلاق في التحليل للكلام يجب أن يكون من اللفظ، ثمّ يأتي بدوره المعنى الذي له أحكامه الخاصة.

يمكن توضيح هذا الفرق بين عالم المعاني وعالم اللفظ بما قاله ابن جني في كتابه الخصائص: «وكذلك قولنا زيد قام: ربّما ظنّ بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصّنع كما أنّه

(25) - سيبويه، الكتاب، ج: 02، ص: 88.

(26) - سيبويه، الكتاب، ج: 01، ص: 25.

(27) - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 01، ص: 218.

(28) - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقترض، ج: 01، المجلد: 02، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1999م، ص: 228.

فاعل في المعنى، وكذلك تفسير قولنا قيام هذا، وعود ذلك، بأنه سرتي أن قام وأن قعد ذلك، ربّما اعتقد في هذا وذلك أنّهما في موضع رفع لأنّهما فاعلان في المعنى.⁽²⁹⁾ وهذا يعني أنّ الأحكام التحوّية: الفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والخبر، وغير ذلك من الأحكام لها تأويل على اللفظ وآخر على المعنى، فالفاعل التحوّي (أي الصنّاعي) غير الفاعل المعنوي، كما هو واضح فيما سبق، وكذلك الخبر ليس بالضرورة هو الذي يحمل الفائدة. فهذه ألقاب لأحكام نحوية، فقد يكون الفاعل هو الذي قام بالفعل، وقد لا يكون كذلك لأنّه اسم مرفوع عمل فيه فعل مقدّم عليه وجوبا.

الكلام خطاب أي حدث إعلامي:

لقد سبق أن رأينا أنّ الكلام المستغني عند سيبويه هو الجملة المفيدة، «وهو أقلّ ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف»،⁽³⁰⁾ وهذا التعريف يخصّ الجانب الوظيفي، وهو المخاطبة والإعلام وهو جانب خطابي تبليغي دلالي، وصياغة تتمثّل في المسند والمُسند إليه، ويقول سيبويه عن هذين العنصرين: «المُسند والمُسند إليه هما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بداً».⁽³¹⁾ وهذا يعني أنّ الفائدة تكمن في الجملة المتكوّنة من الإسناد، ويقول المبرد في هذا الصّد: «ألا ترى أنّك تقول "قام زيد"، فلولاً الفاعل لم يستغن الفعل، ولولاً الفعل لم يكن للاسم وحده معنى إلّا أنّ يأتي في مكان الفعل بخبر».⁽³²⁾ وعلى هذا الأساس فإنّ الكلام المتكوّن من الاسم وحده أو من الفعل وحده لا تفيد شيئاً، وهذا هو رأي ابن جني أيضاً إذ يقول: «الكلام إنّما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة، وإنّما تجنى من الجمل ومدارج القول».⁽³³⁾

يعني هذا أنّ لكلّ من المسند والمُسند إليه وظيفة دلالية وإفادية في الوقت نفسه، وتتنّض هذه الصّفة الوظيفية والتبليغية للجملة المفيدة (الكلام المستغني) فيما شرّحه السّيرافي فيقول: «فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاهها أن يكون المسند معناه الحديث

(29) - ابن جني، الخصائص، ج: 01، ص: 280.

(30) - عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، ص: 10.

(31) - سيبويه، الكتاب، ج: 01، ص: 23.

(32) - المبرد، المقتضب، ج: 03، المجلّد: 02، ص: 98.

(33) - ابن جني، الخصائص، ج: 02، ص: 31.

والخبر، والمسند إليه: المحدث عنه وذلك على وجهين، فعل وفاعل كقولك: (قام زيد) و(ينطلق عمرو)، واسم وخبر كقولك: (زيد قائم) و(إنَّ عمرا منطلق)، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، والمسند هو الفعل وخبر الاسم والمسند إليه هو الفاعل والاسم المخبر عنه.⁽³⁴⁾ وهذا يقره واقع اللغة إذ لا يكون في أي لغة كلام إلا ووجدنا فيه محدث عنه ومحدث به، لأنَّ وظيفة اللغة هي التبليغ والتواصل، وعليه فإنَّ المسند إليه باعتباره المحدث عنه فإنَّه لا يمكنه أن يكون إلا اسما (مبتدأ أو فاعلا) من الناحية الخطابية أو ما يكون في حكمه.

أما المسند باعتباره المحدث به، فقد يكون اسما أو فعلا أو ما يكون في حكمهما، وعليه فالتركيبان "قام زيد" و"زيد قام" كلاهما يدلان في الوضع على معنى واحد، وهو الإخبار بقيام زيد، والتحليل كما يتضح هنا قائم باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى، فنحصل على صياغة واحدة في كلا المثالين "فقام" هو المسند في كلا التركيبين و"زيد" هو المسند إليه، ولكن إذا أردنا أن نحلل التركيبين تحليلًا نحويًا؛ نتحصل على صياغة أخرى غير صياغة المسند والمسند إليه كما سنرى لاحقا.

الكلام بنية لفظية:

إنَّ تحليل الكلام المستغني (الجملة المفيدة) إلى مسند ومسند إليه؛ يخص الجانب الوظيفي الإفادي أي الجانب الخطابي كما سبق أن رأينا، ولكن هناك بنية أخرى غير بنية المسند والمسند إليه، ويتضح ذلك في تحليل الجملة الاسمية إلى عنصرين هما المبتدأ والمبني على المبتدأ، ويقول سيبويه في هذا الشأن: «المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه».⁽³⁵⁾

قد يتبادر إلى الذهن من هذا القول؛ إنَّ المبتدأ أو المبني عليه مرادفان للمسند والمسند إليه، ولكن الحقيقة ليست كذلك كما بيَّنها عبد الرحمن الحاج صالح، وإلا فما الفائدة من التسميتين: (المبتدأ والمبني على المبتدأ)، فمقصود سيبويه من قوله؛ هو كما شرحه الحاج صالح «أن يبين أنَّ المبتدأ مهما كان محتواه الدلالي الخطابي فإنَّه لا يستغني

(34) - أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزريان، شرح كتاب سيبويه، ج: 01، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سید علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، (باب المسند والمسند إليه)، ص: 173.

(35) - سيبويه، الكتاب، ج: 01، ص: 23.

من هذا الجانب الوظيفي الإفادي عن المبني عليه، وهما من حيث الخطاب بمنزلة الفعل والفاعل،⁽³⁶⁾ ويستدل على ذلك بما قاله سيبويه في موضع آخر: «فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء»،⁽³⁷⁾ وأيضاً «المبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبني عليه كلام»،⁽³⁸⁾ فالصيغة اللفظية (المبتدأ والمبني عليه) تختلف عن الصيغة الخطابية المتكوّنة من المسند والمسند إليه، وذلك لأنّ البنية اللفظية في الحقيقة مستقلة عن المحتوى الدلالي، والإفادة التي يمكن أن تحتوي عليه.

قد تتصادف وتتوافق الصياغة المعنوية مع الصياغة اللفظية، بحيث يكون المبتدأ المعنوي (المسند إليه) هو المبتدأ اللفظي والخبر (المسند)؛ هو المبني على المبتدأ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الآتي: "زيد قام"، ف"زيد" هو مسند إليه، وهو المبتدأ في الوقت نفسه و"قائم" هو مسند (خبر)، ومبني على المبتدأ.

هناك حالات أين لا تكون هذه الصدف، ويتّضح ذلك فيما شرحه صاحب "بدائع الفوائد" بقوله: «إذا قلت: "على زيد دين"، فإنك تجد هذا الكلام في قوّة قولك: "زيد مديان"، أو "مدين"، فمحطّ الفائدة هو الدين وهو المستفاد من الإخبار، فلا تنحبس في الأوضاع، وتقول: "على زيد" جار ومجرور، فكيف يكون مبتدأ؟ فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة، فليس المقصود الإخبار عن الدين بل عن زيد (...) فهذا القدر هو الذي حسن الإخبار عن الفكرة ههنا، فإنّها ليست خبراً في الحقيقة، وإنّما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدّمة، فهذا حقيقة الكلام، وأمّا تقديره الإعرابي النحويّ فهو أنّ المجرور خبر مقدّم، والنكرة مرفوعة بالابتداء».⁽³⁹⁾

نفهم من خلال ما سبق أنّ البنية اللفظية هنا؛ لا تتطابق مع بنية الجملة كجملة مفيدة، إذ محلّ الفائدة في المثال "على زيد دين" هو المبتدأ "دين"، لأنّ معنى هذه البنية اللفظية هو "زيد مديون"، بحيث أنّ المحدث عنه هو "زيد" وليس "دين". وهكذا نلاحظ أنّ

(36) - عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، ص: 10.

(37) - سيبويه، الكتاب، ج: 02، ص: 78.

(38) - المرجع نفسه، ج: 01، ص: 23.

(39) - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج: 01، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، د، ص: 442.

المبتدأ اللفظي؛ لا يكون دائما محدثا عنه أو مسندا إليه، والمبني على المبتدأ لا يكون دائما خبرا أو مسندا، ولا يحمل دائما فائدة، وهذا ما جعل سيبويه لا يسمي المبني على المبتدأ خبرا دائما.

على هذا الأساس فإن التركيبين "زَيْدٌ قَامَ" و "قَامَ زَيْدٌ" اللذين رأينا أن لهما نفس الصياغة من حيث الجانب المعنوي (أي أن زيدا في كلا التركيبين هو المحدث عنه أو المسند إليه أما "قام"، فهو المحدث به أو المسند) لهما تحليل آخر من حيث الجانب اللفظي الصوري، بحيث إن "زيدا" في التركيب الأول؛ يعتبر مبتدأ أما "قام" مبني على المبتدأ، وفي التركيب الثاني "زيد" هو فاعل وليس مبتدأ أما "قام" هو الفعل، وسبب هذا الاختلاف في الصياغتين، كما يوضحه الحاج صالح يتمثل في وجود صيغة لفظية تركيبية؛ يمنع فيها تقديم الفعل على المبتدأ، أي المعمول الأول على العامل، وبالتالي يكون المعمول الأول مبتدأ، أو فاعلا، أو ما بمنزلهما، أما المعمول الثاني فيكون خبرا أو مفعولا به أو ما بمنزلهما، وهكذا يتضح لنا أن لا علاقة لهذه الأشياء الخاصة بالجانب اللفظي بالمعاني التي يقتضها المسند والمسند إليه، وعلى هذا الأساس فالبنية اللفظية شيء، ودلالة هذه البنية شيء آخر.

خاتمة:

نجمال في خاتمة المقال أهم النتائج التي توصلنا إليها ونوجزها في النقاط التالية:

- إن المتعمق في الفكر النحوي الخليقي سيكتشف:

أ - أن النحاة قد أدركوا أن كلام العرب أصلا: أصل في الوضع، وأصل في الاستعمال، وكل ما هو موجود في الوضع لا يخرج بالضرورة إلى الاستعمال.

ب - أن النحاة العرب القدامى عند تحليلهم للجملة؛ قد اعتمدوا منهجا تفتنوا فيه إلى ضرورة التمييز بين جانبين مهمين: الجانب الوظيفي الإعلامي الخاص بالإفادة (أي الجانب الاستعمالي التبليغي)، والجانب اللفظي الصوري الخاص باللفظ في حد ذاته، (أي خاص بهيكلة وبنيتها)، بغض النظر عن الوظيفة التي يؤديها في الخطاب، وذلك بعد أن توصلوا إلى حقيقة أن الاستعمال اللغوي؛ تحكمه قوانين غير قوانين الوضع، وأن كل جانب يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به.

ج - أنه لا يمكن الخلط بين الجانب اللفظي والجانب الوظيفي في تحليل الجملة، إذ لا

يمكن تفسير بنية اللفظ بالاعتماد على اعتبارات خاصة بالإفادة، أو تفسير ظاهرة التبليغ والإفادة باللجوء إلى اعتبارات تخص اللفظ.

د - أنه انطلاقاً من هذا المنهج تبين للنّحة أنّ الجملة المفيدة أو الكلام المستغني على حدّ تعبير سيبويه يمكن تحليله إلى عناصر خطابية وظيفيّة دلاليّة إفاديّة، وهي عنصران: المسند والمسند إليه مع العلم أنّ هذه الصّيغة الخطابية لها صيغة لفظيّة خاصّة، ومختلفة تماماً، وقد تتّفق الصّيغة الخطابية مع الصّيغة الصّوريّة.

في الأخير يمكن القول: إنّ تمييز النّحة القدامى بين الجانبين في التّحليل؛ يعتبر من أهمّ الأسس الّتي بنيت عليها نظريّتهم، وهذا يمثّل مظهراً من مظاهر الأصالة والإبداع في الفكر النّحويّ الخليّ.

المراجع:

- أحمد بن فارس بن زكريا (أبو الحسين)، مقاييس اللّغة، د ط، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الفكر، مصر، 1979م.
- أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب ابن القيّم الجوزيه، بدائع الفوائد، ج: 01، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة، د ت،
- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ط1، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، المكتبة العلميّة، مصر، 1913م.
- بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النّحو، ط1، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2012م.
- التّوّاتيّ بن التّوّاتيّ، المدارس اللّسانيّة في العصر الحديث ومنهجها في البحث، د ط، دار الوعي للنّشر، الرّوبية الجزائر، 2013م.
- الرّضويّ الإستراباديّ محمّد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، د ط، تحقيق: حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفطيّ، ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، 1966م.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ط3، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1988م.

- السّيرافيّ (أبو سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان)، شرح كتاب سيبويه، د ط، تحقيق: أحمد حسن مهديّ، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008م.
- السّيوطيّ (عبد الرّحمان جلال الدّين)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، د ط، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1986م.
- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، د ط، موفم للنّشر، الجزائر، 2007م.
- عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، د ط، موفم للنّشر، الجزائر، 2012م.
- إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1999م.
- عبد الرّحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللّغويّة الحديثة، مجلّة حوليات، ج: 01، العدد: 06، جامعة الجزائر: 1991.
- عبد الرّحمن الحاج صالح، أثر اللّسانيّات في التّهبّوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة، مجلّة اللّسانيّات، ج: 01، العدد: 04، جامعة الجزائر، 1974م.
- عبد الرّحمن الحاج صالح، التّظريّة الخليّليّة الحديثة، مجلّة اللّغة والأدب، ج: 02، العدد: 10، جامعة الجزائر، 1996م.